حقوق الإنسان صناعة غربية ".. مقولة زائفة "

الكاتب: علي الشريمي
السبت ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
الوطن أونلاين

"حقوق الإنسان" كانت تثير تحفظات الدول الكبرى ؛ لأنها تؤثر على مكاسبها الاستعمارية ؛ فأميركا كانت تعدها غزوا خارجيا ، إذ إن السائد لديهم آنذاك "الحقوق المدنية" ، ولم يدخل عنوان "حقوق الإنسان" في الأدبيات الأميركية إلا في منتصف الثمانينات

ها هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يدخل عامه الخامس والستين ، ومع ذلك ما زال الكثير في عالمنا العربي والإسلامي يُردد مقولة أن الإعلان العالمي الذي صدر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ومواده الثلاثين لم يكن إلا صناعة غربية ، أراد الغرب من خلاله فرض قيمه ومعاييره على الدول الضعيفة ، وبالتالي توظيفه سياسيا لتحقيق الهيمنة على العالم ، وهي في واقعها نظرة تسطيحية تدل على جهل مفرط بكيفية نشوء الإعلان ! إنني أتساءل : كيف بالإمكان أن يكون ذلك الإعلان من صناعة الغرب في الوقت الذي كانت فيه الدول الكبرى دولا استعمارية لا تحترم حقوق الإنسان ، كأميركا في عنصريتها المقننة ، والاتحاد السوفيتي في قمعه واستبداده ؟ تشير الدراسات الحقوقية إلى أن الإعلان كان نتاجا لجهود حثيثة من دول مختلفة ومتباينة ، وأن ظهوره في تلك الحقبة إنما كان يمثل ردا منطقيا على المجازر التي ارتكبتها النازية والفاشية في أوروبا والعالم . ولعل الخلط بين السلوك السياسي الغربي وبين استخدامه لمبادئ حقوق الإنسان لتبرير ضغوطه السياسية على الدول ، والذي لا يخلو من ازدواجية في المعايير يعد سببا مهما في الاعتقاد بأن الإعلان صناعة غربية .

من الأهمية بمكان التعرف على الإسهامات الحقيقية التي جرت في إطار التحضير للإعلان والشخصيات التي شاركت في صياغته ، إذ إن العملية التحضيرية للإعلان استمرت قرابة ثلاث سنوات من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٨، وربما لم تتعرض أي وثيقة عالمية للجرح والنقد والتعديل أثناء مناقشتها كما جرى للإعلان . والذي سيطر فيها اتجاهان :

- الأول كان معاديا ومعيقا لإيجاد منظومة حقوقية ، وتمثله الدول الكبرى "أميركا والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا" ، التي أرادت أن تستغل الأمم المتحدة سياسيا لضمان عدم نشوب حرب عالمية جديدة ، والتي كلفت البشرية أكثر من ٧٠ مليونا في الحربين الأولى والثانية.

ومن جهة أخرى ، إظهارها أمام العالم بأنها أكثر إنسانية ، حتى إن مجرد عنوان "حقوق الإنسان" كان يثير تحفظات الدول الكبرى ؛ لأنها تؤثر على مكاسبها الاستعمارية ؛ فأميركا كانت تعد هذا العنوان غزوا خارجيا ، إذ إن السائد لديهم آنذاك "الحقوق المدنية" ، ولم يدخل عنوان "حقوق الإنسان" في الأدبيات الأميركية إلا في منتصف الثمانينات ، بل أكثر من ذلك ، فحينما تم اختيار السيدة "إليانور" زوجة الرئيس الأميركي السابق "روزفلت" رئيسا للجنة حقوق الإنسان ، قامت القيامة ولم تقعد في الحكومة الأميركية ، ولكن ضغط المنظمات غير الحكومية هناك أدى إلى رضوخ الإدارة الاميركية للأمر الواقع ، وكذلك الحال في بريطانيا العظمى التي كانت ترفض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وهي ذات المفاهيم التي طالما اعترض عليها الغرب الرأسمالي .

- أما الاتجاه الثاني فهو مؤيد لإيجاد صيغة دولية لحماية حقوق الإنسان ، وتقودها دول أميركا اللاتينية وفي مقدمتهم "تشيلي وبنما وكوبا" التي كانت الأكثر فاعلية في الوصول للمنتج النهائي ، وأسهمت بقوة في إنشاء "لجنة حقوق الإنسان "في الأمم المتحدة ، التي تم تعديل مسماها في ٢٠٠٦ إلى "مجلس حقوق الإنسان" ، ولا ننسى الدور الرئيس والمحوري الذي لعبته الدول العربية والإسلامية في صياغة الإعلان .

هل تعلم أن لبنان لعبت دورا حاسما في وضع نص الإعلان متمثلة في مندوبها الراحل "شارل مالك" الذي كان يشغل منصب نائب رئيس لجنة الصياغة ومقرر لجنة حقوق الإنسان ؟ وكذلك المملكة العربية السعودية التي كان لها دور بارز ، وكانت الأعلى مستوى من حيث التمثيل في اجتماعات الجمعية العامة ، فقد مثلها الملك فيصل بن عبدالعزيز . رحمه الله . وكان حينها وزيرا للخارجية ، وهو الذي حث الوفود العربية والإسلامية على عدم التصويت ضد الإعلان ، خصوصا بعد النقاشات الساخنة وأكد أنه في حالة التردد ، فإنه من الأفضل الامتناع عن التصويت فقط ، وكان هذا ما حدث بالضبط ، فقد تم التصويت على الإعلان من دون اعتراض أي دولة . وهكذا كانت خلطة متنوعة ، لا ترتكز على ثقافة بعينها ، فلماذا يصر الكثيرون على أن الدول الغربية هي التي صاغت الإعلان ؟